الفصل الأول

السلاح النووى
والولايات المتحدة الأمريكية
من الاستخدام الفعلى إلى منع الانتشار

مقدمة:

ارتبط السلاح النووى عالميّا باسم الولايات المتحدة ارتباطًا وثيقًا منذ أن ظهر هذا السلاح إلى الوجود، حيث كانت ولادة هذا السلاح ولادة أمريكية، كما كان أول استخدام له استخدامًا أمريكيّا فى هيروشيما ونجازاكى عام ١٩٤٥م[١]، ثم ما لبث أن تحولت الولايات المتحدة الأمريكية إلى الدعوة لمنع الانتشار النووى وتزعمت العالم فى الدفاع عن تلك القضية وتتبع ومعاقبة الدول التى تسعى لخرق نظام منع الانتشار النووى الذى أسهمت بقوة فى وضعه.

أولاً: الثورة النووية:

كان اكتشاف الانشطار النووى فى برلين فى أواخر عام ١٩٣٨م إيذانًا بمولد الثورة النووية فى الفترة من ٣٨ ـ ١٩٤٥م، وهى ثوره علمية وتكنولوچية هائلة غيرت وجه العالم وحددت ولا تزال، توجهاته الإستراتيچية العسكرية، وقد انتقلت أنباء هذا الانشطار إلى مجتمع الفيزيائيين فى الولايات المتحدة التى كان يعمل بها عدد من العلماء الأوروبيين الذين هاجروا إلى الولايات المتحدة تحت وطأة الفاشية النازية فى أوروبا، وبنهاية عام ١٩٤٢م تمكنت مجموعة من العلماء بقيادة الفيزيائى الإيطالى الشهير «فرمى ـ Fermi» من تصميم وإنشاء مفاعل نووى صغير ـ أول مفاعل فى التاريخ ـ داخل جامعة شيكاغو وبدأ تشغيله فى ٢ ديسمبر ١٩٤٢م ليثبت إمكانية الحصول على تفاعل انشطار نووى متسلسل مؤرخًا بذلك لبداية العصر النووى. وفى الفترة من ٤٢ ـ ١٩٤٥م تم تنفيذ مشروع مانهاتن الكبير لإنتاج المواد الانشطارية اللازمة لصناعة القنابل الذرية وهى اليورانيوم، عالى الإغناء (أو التخصيب)، والبلوتونيوم وهو أكبر برنامج علمى تكنولوچى صناعى فى التاريخ عمل فيه ١٥٠٠٠ فرد وعلى قمتهم حوالى ١٠٠٠ عالم، من صفوة علماء العالم، وكان من بينهم

مجموعة من العلماء الحاصلين على جائزة نوبل. وتم بناء صناعة نووية تعادل حجم صناعة السيارات الأمريكية فى ذلك الوقت فى مجال إغناء اليورانيوم وبناء المفاعلات لإنتاج البلوتونيوم وفصل البلوتونيوم ودورة الوقود النووى اللازمة، وتكلف هذا المشروع ٢ بليون دولار فى ذلك الوقت. وفى ١٦/ ٧/ ١٩٤٥م تم تفجير قنبلة بلوتونيوم فى صحراء ولاية نيومكسيكو قدرتها ٢٠,٠٠٠ طن، ثم أعقب ذلك استخدام الولايات المتحدة للقنبلة الذرية ضد اليابان، حيث تم إلقاء القنبلة الأولى على هيروشيما فى ٦ أغسطس ١٩٤٥م أعقبها فى ٩ أغسطس إلقاء القنبلة الثانية على نجازاكى[٢].

ثانيًا: الاستخدام الأمريكى للقنبلة الذرية ضد اليابان:

خلال الحرب العالمية الثانية قامت الولايات المتحدة الأمريكية ـ لإجبار اليابان على الاستسلام دون شروط ـ بإلقاء القنبلتين النوويتين على هيروشيما ونجازاكى مما تسبب فى قتل ١٢٠,٠٠٠ شخص على الأقل فى الحال، وكان ٩٥٪ منهم مدنيين، ثم لقى أكثر من ضعف هذا العدد حتفه مع مرور بعض الوقت، ولقد كان إلقاء هاتين القنبلتين بمثابة أول وآخر هجومين نوويين فى التاريخ، وبناء على ذلك قامت اليابان بالفعل بالاستسلام غير المشروط للحلفاء فى الحرب العالمية الثانية فى ١٥ أغسطس ١٩٤٥م، وقد خضع دور الهجومين النوويين فى استسلام اليابان، وكذلك تأثيراتهما ومبرراتهما لكثير من الجدال.

من المنظور الأمريكى، فإن الرؤية المسيطرة هى أن هذين الهجومين النوويين قد أديا إلى إنهاء الحرب أسرع مما كان يمكن أن يحدث فى حال عدم القيام بهما، وكذلك أديا إلى إنقاذ العديد من الأرواح التى كانت سوف تفقد على الجانبين لو أن الغزو المخطط له لليابان كان قد حدث على الجانب الآخر، فإن الرؤية اليابانية تقول: إن هذين الهجومين لم يكن لهما أى مبرر، حيث إن الاستعداد للاستسلام كان بالفعل يجرى على أرض الواقع[٣].

وفيما يلى تتناول الدراسة النقطتين التاليتين:

١ ـ ملابسات استخدام السلاح النووى الأمريكى ضد اليابان.

٢ ـ ومبررات استخدامه بين الرؤيتين المؤيدة والمعارضة.

١-١ : الملابسات: رغم مشاركة الولايات المتحدة غير المباشرة فى الحرب العالمية الثانية منذ سبتمبر ١٩٤٠م، إلا أنها امتنعت عن التدخل العسكرى المباشر، وذلك كان يعود لانقسام النخبة السياسية الأمريكية حول هذا التدخل خاصة مع تصاعد نفوذ حركة «أمريكا أولاً» والتى كانت تنادى بوضع مصلحة الولايات المتحدة فى تجنب دخول الحرب فوق مصالح الدول الأوروبية الصديقة، كذلك فإن أغلبية الرأى العام الأمريكى (٨٣٪) كانت ترفض التدخل المسلح، كما أن قرب موعد الانتخابات الرئاسية فى نوفمبر ١٩٤٠م دفع روزفلت إلى الإحجام عن التدخل حتى تنتهى تلك الانتخابات وكان روزفلت مقتنعا بأن الشعب الأمريكى لم يكن مستعداً للدخول إلى الحرب إلا فى حالة مهاجمة أراضى الولايات المتحدة بطريق مباشر.

وقد بدأ روزفلت بعد انتهاء الانتخابات الرئاسية فى تبصير الشعب الأمريكى بالخطر الذى قد ينشأ من هيمنة ألمانيا وحليفتها اليابان على أوروبا والشرق الأقصى على التوالى، ولهذا فإن الولايات المتحدة لم تكن محايدة فعليّا قبل دخول الحرب رسميّا فى ديسمبر ١٩٤١م.

وفى الشهر الذى تراجعت فيه القوات الألمانية أمام موسكو أعطت اليابان للولايات المتحدة المبرر المباشر لدخول الحرب، حيث قامت فى ٨ ديسمبر ١٩٤١م بمهاجمة الأسطول الأمريكى فى بيرل هاربورجوّا وتدميره، والسؤال الذى يثار ولماذا كان هذا القرار اليابانى بمهاجمة الولايات المتحدة، رغم أنها ظلت بعيدة عن الحرب فى الجبهة الأوروبية وركزت على الحرب التى كانت تخوضها فى شرقى آسيا؟.

يعود هذا القرار اليابانى إلى أن الولايات المتحدة بتدخلها غير المباشر فى الحرب قامت بمعارضة السيطرة اليابانية على مستعمرات الهند الصينية الفرنسية فى منطقة الشرق الأقصى مستخدمة فى ذلك الأدوات الاقتصادية، ومن ذلك على سبيل المثال، أن الولايات المتحدة قامت بحظر التصدير بالكامل لليابان وتجميد أملاك اليابانيين فى الولايات المتحدة، هذا إلى جانب قيام الولايات المتحدة بدعم قوات تشيانج كاى شيك فى الصين.

ومما ضاعف من الضغط على اليابان فى اتجاه دخول الحرب هو أن الولايات المتحدة أصدرت قرارين ينص أولهما: على ضم القوات المسلحة الفليبينية إلى جيش

الولايات المتحدة الأمريكية، وينص ثانيهما: على تعيين الچنرال دوجلاس ماك آرثر قائداً أعلى لقوات الولايات المتحدة الأمريكية فى الشرق الأقصى، ويعنى ذلك أن القوات الأمريكية قد وصلت إلى جزر الفليبين وأصبحت قريبة من السواحل اليابانية، وقد فسرت اليابان هذا التطور بأنه مقدمة لضرب اليابان ذاتها مما كان يعنى تهديداً مباشراً لليابان وهو ما دفعها لأخذ زمام المبادرة وضرب الأسطول الأمريكى فى ميناء بيرل هاربور ٨ ديسمبر ١٩٤١م. وفى اليوم التالى أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية الحرب على اليابان، وفى ١٠ ديسمبر أعلنت ألمانيا وإيطاليا الحرب على الولايات المتحدة الأمريكية وعقب ذلك قرر الكونجرس الأمريكى إعلان الحرب على دول المحور جميعاً(٤).

وقد توالت الانتصارات اليابانية التى كانت تعنى إنهاء الإمبراطوريات البريطانية والهولندية والفرنسية والأمريكية فى شرقى آسيا، وردت الولايات المتحدة بدعم صمود القوات الصينية فى مواجهة القوات اليابانية، والتحالف مع أستراليا ونيوزيلندا لضرب خطوط المواصلات البحرية اليابانية، مما أدى إلى إلحاق خسائر جسيمة بتلك الخطوط.

وتوالت المعارك الحربية بين دول المحور والدول المتحالفة، ومنذ نوڤمبر ١٩٤٢م بدأت الحرب تتحول لصالح الحلفاء وتمثل ذلك فى خمس معارك كبرى: العلمين، وستالينجراد، والإنزال البحرى فى شمال إفريقيا، والإنزال البحرى فى نورماندى، والمعارك الأمريكية اليابانية فى جبهة المحيط الهادى، وتهمنا تلك الجبهة الأخيرة التى دارت بها معارك بحرية أمريكية يابانية فى فبراير ١٩٤٣م، استطاعت بعدها البحرية الأمريكية أن تأخذ زمام المبادرة من تلك الجبهة، وفى ٢٠ أكتوبر ١٩٤٤م نزلت القوات الأمريكية فى الفليبين واستخدمتها كنقطة انطلاق لضرب اليابان، وفى ١٨ إبريل ١٩٤٤م تم قصف طوكيو، وفى الشهر ذاته قامت القوات الأمريكية باحتلال أوكيناوا فى اليابان بعد معركة ضخمة قتل فيها حوالى ٢٠٠ ألف جندى يابانى، كما بدأت الولايات المتحدة فى الوقت نفسه قصف المراكز الصناعية اليابانية بما فى ذلك العاصمة طوكيو، ورغم المقاومة اليابانية الشرسة إلا أن اليابان قد أدركت صعوبة الاستمرار فى الحرب وبدأت فى استكشاف احتمالات عقد هدنة مشرفة، إلا أن الولايات المتحدة وبريطانيا وبموافقة الصين وجهتا إنذاراً إلى اليابان أثناء انعقاد مؤتمر بوتسدام فى

٧ يوليو ١٩٤٥م، طلبتا فيه من اليابان الاستسلام دون قيود أو شروط مع إلغاء النظام العسكرى ونزع السلاح الشامل وإلغاء الصناعات الحربية وحصر سيادة اليابان على الجزر الأربع الكبرى، وأن يجرى احتلال اليابان من جانب قوات الحلفاء لتنفيذ هذه الشروط، وقد رفضت اليابان تلك الشروط واقترحت بدلاً منها تسوية تفاوضية تقوم على انسحابها من المناطق التى احتلتها فى المحيط الهادى والصين، ولكن العرض اليابانى قوبل بالرفض. ومن ثم اتخذ الرئيس الأمريكى هارى ترومان قراراً بإلقاء أول قنبلة ذرية فى التاريخ على هيروشيما فى ٦ أغسطس، وفى ٨ أغسطس أعلن الاتحاد السوفيتى أنه أصبح فى حالة حرب مع اليابان اعتباراً من اليوم التالى، وقامت الجيوش السوفيتية بغزو منشوريا فى ٩ أغسطس وفى اليوم ذاته ألقت الولايات المتحدة القنبلة الثانية على نجازاكى.

وفى ١٠ أغسطس أخطرت اليابان حكومتى سويسرا والسويد برغبة الإمبراطور فى قبول شروط مؤتمر بوتسدام تحت تحفظ واحد هو عدم المساس بعرش الإمبراطور، وقد وافق الحلفاء على هذا الطلب، وفى ١٤ أغسطس أعلنت اليابان موافقة الإمبراطور على شروط بوتسدام، وفى ٢ سبتمبر تم توقيع وثيقة الاستسلام على سطح السفينة الحربية الأمريكية ميسورى عند ميناء طوكيو، وفى ٨ سبتمبر دخل الچنرال ماك آرثر قائد القوات الأمريكية طوكيو رسميّا وانتهز الاتحاد السوفيتى فرصة الانهيار اليابانى لكى يحتل الجزر اليابانية الشمالية (جزر الكوريل)، وهكذا انتهت الحرب العالمية الثانية[٥].

١-٢ : مبررات استخدامه

إذا كان استسلام اليابان أمراً متوقعًا منذ خروج إيطاليا من الحرب ١٩٤٣م واستسلام ألمانيا فى ٧ مايو ١٩٤٥م وهو ما كان يعنى عدم إمكانية مواجهة اليابان بمفردها دول الحلفاء مجتمعين، ولما كان الحوار يدور ليس حول الاستسلام ولكن حول شروطه فلماذا إذن لجأت الولايات المتحدة الأمريكية إلى استخدام السلاح النووى ضد اليابان فى أول سابقة تاريخية من هذا النوع؟ وكما سبق أن أشارت الدراسة فإن هذه القضية هى محل جدال ما بين المؤيدين والمعارضين، وفيما يلى ستعرض الدراسة لكلا الجانبين.

٢-١ : المؤيدون للاستخدام الأمريكى للقنبلة النووية ضد اليابان :

عقب الهجوم النووى على هيروشيما وقبل الهجوم النووى على نجازاكى، قال الرئيس ترومان مبرراً هذا الهجوم بأنه كان من أجل تجنيب الشعب اليابانى الدمار الكامل الذى ورد فى الإنذار النهائى الذى تمت صياغته فى ٢٦ يوليو فى بوتسدام، إن القادة اليابانيين رفضوا هذا الإنذار، ولو أنهم لم يقبلوا شروطنا فإنه كان عليهم أن يتوقعوا هطول الدمار من الجو بصورة لم يسبق لها مثيل على وجه هذه الأرض[٦].

بهذه المقولة فإن الرئيس الأمريكى يحاول تبرير هذا الهجوم النووى الأمريكى تبريراً أخلاقيّا !! فهو بهذا الهجوم يرى أن إنقاذ الشعب اليابانى من هجوم أكثر دماراً كان مخططًا له فى حال رفض اليابان لشروط الحلفاء.

ورغم أن المؤيدين لضرب اليابان بالقنبلة النووية يقرون بأن القيادة المدنية فى اليابان قد أرسلت بصورة حذرة بيانًا دبلوماسيّا فى يناير ١٩٤٥م، وعقب غزو الحلفاء لـ «لوزون – Luzon» فى الفليبين، فإنهم يقرون بأن المسئولين العسكريين اليابانيين كانوا يعارضون بصورة إجماعية أية مفاوضات قبل استخدام القنبلة النووية، فى حين أن بعض أعضاء القيادة المدنية قد استخدموا بالفعل القنوات الدبلوماسية السرية لبدء مفاوضات من أجل السلام فإنه من جانبهم وبمفردهم لم يستطيعوا التفاوض على الاستسلام أو حتى وقف إطلاق النار. وأن اليابان كنظام ملكى دستورى لم يكن يمكنه أن يدخل فى اتفاقية سلام إلا بتأييد إجماعى من مجلس الوزراء اليابانى، ولكن هذا المجلس كان يسوده ويسيطر عليه العسكريون من الجيش الإمبراطورى اليابانى، والسلاح البحرى الإمبراطورى اليابانى، وهؤلاء جميعهم كانوا يعارضون مبدأ أى اتفاق سلام. والنقطة أو الموقف السياسى الذى تم التوصل إليه ما بين القادة العسكريين والمدنيين فى اليابان مع الجيش أكد بصورة متزايدة الحرب مهما كانت التكاليف والاحتمالات.

وقد أشار المؤرخ «ڤيكتور ديڤيز هانسون ـ Victor Davis Hanson» إلى المقاومة اليابانية المتصاعدة حتى مع اتجاه الحرب إلى نهايتها الحتمية، كما أشار فى هذا الإطار إلى معركة أوكيناوا التى أظهرت هذا التصميم على الحرب أيّا كانت التكاليف.

وأضاف أن أكثر من ١٢٠٠٠ من القوات اليابانية و١٨٠٠٠ من القوات الأمريكية قد قتلوا فى أكثر المعارك دموية على مسرح عمليات المحيط الهادى، وكان ذلك فقط قبل ٨ أسابيع من الاستسلام النهائى لليابان، كما أضاف هذا المؤرخ أن العديد من المدنيين قتلوا فى معركة أوكيناوا، وأن عدد القتلى منهم فاق عدد القتلى المدنيين الذين لقوا مصرعهم من جراء التفجيرات النووية، وعندما أعلن الاتحاد السوفيتى الحرب على اليابان فى ٨ أغسطس ١٩٤٥م، ونفذ «عملية عاصفة أغسطس ـ Operation August Storm»، فإن الجيش الإمبراطورى اليابانى أمر قواته المنهكة الضعيفة والمحدودة الإمكانات فى منشوريا أن يقاتلوا حتى آخر رجل، وهو الأمر الذى تم تنفيذه بالفعل، وقد قال الجنرال «ماساكازو أمانو ـ Masakazu Amanu» رئيس قطاع العمليات فى القيادة الإمبراطورية اليابانية إنه قد تم إقناعه تمامًا بأن تجهيزاته الدفاعية والتى بدأت فى بداية ١٩٤٤م يمكنها أن تواجه أى غزو لقوات التحالف للجزر اليابانية بأقل الخسائر، وهكذا فإن اليابانيين لم يستسلموا بسهولة نظرًا لما يتمتعون به من تقليد قوى يقوم على الفخر والشرف والكرامة؛ ونظرًا لأن الكثيرين منهم كانوا يتبعون «The Samurai code» وهو قانون المحاربين اليابانيين الذى يدعوهم إلى الحرب حتى موت آخر رجل.

ولكن بعد إدراك أن الدمار الذى لحق هيروشيما كان من جراء استخدام سلاح نووى، فإن القيادة المدنية اكتسبت المزيد من الدفع لوجهة نظرهم أن اليابان ينبغى عليها الإقرار بالهزيمة وقبول شروط إعلان بوتسدام.

ورغم ذلك وحتى بعد تدمير نجازاكى فإن الإمبراطور نفسه اضطر للتدخل بنفسه لإنهاء المأزق داخل مجلس الوزراء[٧]. ووفقًا لبعض المؤرخين اليابانيين فإن القادة المدنيين اليابانيين الذين كانوا يفضلون الاستسلام رأوا أن خلاصهم ونجاتهم كانت فى الضربة النووية، حيث إن الجيش اليابانى كان لا يزال يرفض الاستسلام، ومن ثم فإن حزب السلام وجد فى الضربة النووية دعمًا جديدًا لتحقيق الاستسلام. وفى هذا الإطار فإن «Koichi Kido» وهو واحد من المستشارين المقربين للإمبراطور هيروهيتو قال: «نحن أعضاء حزب السلام تم دعمنا ومساعدتنا بالضربة النووية، وذلك فى إطار جهدنا لإنهاء الحرب».

كذلك قال «Hisats une Sakomizu»، سكرتير رئيس مجلس الوزراء فى عام ١٩٤٥م: إن الضربة النووية كانت بمثابة فرصة ذهبية منحتها السماء لليابان لإنهاء الحرب. وفقًا لهؤلاء المؤرخين وغيرهم فإن القيادة المدنية التى كانت تميل للسلام استطاعت أن تستخدم تدمير هيروشيما ونجازاكى لإقناع الجيش بأنه لا يوجد أى قدر من الشجاعة والمهارة والقتال بإمكانه أن يساعد اليابان على مواجهة قوة الأسلحة النووية.

إلى جانب ذلك فإن مؤيدى الضربة النووية الأمريكية لليابان يشيرون أيضًا إلى أن الانتظار لحين استسلام اليابان لم يكن خيارًا بدون تكاليف «cost - free option»، حيث إنه بسبب الحرب فإن المدنيين كانوا يقتلون فى آسيا بمعدل نحو ٢٠٠٠٠٠ شخص فى الشهر الواحد، وإن القنابل التى استخدمت ضد اليابان قتلت أكثر من ١٠٠٠٠٠ شخص منذ فبراير ١٩٤٥م، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، وهذا الضرب التقليدى المكثف كان سيستمر قبل أى غزو لليابان، وإذا كان حصار الغواصات وعمليات القوات الجوية الأمريكية سببًا فى توقف واردات اليابان فإن ما كان قد أضيف إليها عملية أخرى ضد خطوط السكك الحديدية اليابانية والتى كانت على وشك البدء، مما كانت ستؤدى إليه من عزل مدن جنوب هونشو عن الغذاء الذى ستتم زراعته فى الجزر الأخرى، فإن ذلك كان سيؤدى إلى ضحايا نتيجة المجاعة وسوء التغذية، أكثر مما نتج عن الهجومين النوويين. وعقب الهزيمة مباشرة قدر البعض أن ١٠ ملايين شخص كان من المحتمل أن يلقوا حتفهم جوعًا.

على الجانب الآخر، فإن الأمريكيين توقعوا فقدان العديد من الجنود فى الغزو المخطط لليابان، وإن كان العدد الفعلى من القتلى والجرحى المتوقعين يخضع للجدال ويعتمد على قدر المقاومة اليابانية ومقدار الاجتياح الأمريكى الذى كان سيحدث. ووفقًا لأحد التقديرات التى توفرت بعد بضع سنوات من الحرب والتى قدمها وزير الخارجية الأمريكى «چيمس بيرنز-James Byrnes » فقد أشار إلى أنه كان من المتوقع فقدان نحو ٥٠٠٠٠٠ أمريكى، وقد أصبح هذا الرقم يتكرر فيما بعد بشكل رسمى، ولكن فى تقدير آخر تم فى صيف ١٩٤٥م، فإن الخطط العسكرية الأمريكية قدرت عدد القتلى الأمريكية ما بين ٢٠٠٠٠ و ١١٠٠٠٠ قتيل من بداية الغزو فى نوفمبر ١٩٤٥م،

وثلاثة أضعاف هذا العدد من الجرحى، فى حين قدم بعض المستشارين العسكريين الأمريكيين سيناريو أكثر خطورة يتضمن ارتفاع عدد الضحايا من الأمريكيين إلى نحو مليون.

ـ إلى جانب ذلك فإن القنبلة النووية عجلت بإنهاء الحرب العالمية الثانية فى آسيا مما ساعد على تحرير مئات الآلاف من المواطنين الغربيين من المعسكرات اليابانية المتكدسة. إلى جانب ذلك فإن هذه النهاية السريعة أنهت الفظاعات الأمريكية التى ارتكبت ضد الصينيين[٨] (مثل مذبحة نانكينج ـ Nanking Massacre).

ـ أيضًا يشير المؤيدون للضربة النووية، وردًا على مقولة إن القتل الواسع النطاق للمدنيين كان أمرًا غير أخلاقى ويعد جريمة حرب، وإن الحكومة اليابانية شنت حربًا شاملة، وأمرت العديد من المدنيين (بمن فى ذلك النساء والأطفال) بالعمل فى المصانع، والمواقع العسكرية والقتال ضد أية قوة غازية، ومن ثم فلم يكن هناك اختلاف بين المدنيين والعسكريين، وهكذا فإن الضربات النووية كانت فعّالة فى اتجاه إنهاء إراقة الدماء، ودفع اليابان للاستسلام. ومن ثم تجنب التدمير الشامل. ومن ثم فإن هؤلاء المؤيدين يرون أنه من المنطقى أن من يؤيد الحرب الشاملة مبدئيًا لا يمكن أن يتظلم من الحرب ضد المدنيين[٩].

ـ إلى جانب ذلك فإن بعض المؤرخين رأى أن الولايات المتحدة أرادت أيضًا إنهاء الحرب بسرعة لتقويض الاكتساب السوفيتى المحتمل للأراضى التى كانت تستحوذ عليها اليابان[١٠].

ـ وأخيرًا فإن المؤيدين أيضًا أشاروا إلى الخطط اليابانية التى كانت تقوم على إطلاق طائرات يقودها انتحاريون محملة ببراغيث مصابة بالطاعون لنقل العدوى إلى سكان سان دييجو، كاليفورنيا، وكان التاريخ المحدد لتنفيذ تلك الخطط هو ٢٢ سبتمبر ١٩٤٥م، على الرغم من أنه لم يكن من المحتمل أن تتمكن الحكومة اليابانية من تخصيص الكثير من الموارد التى يمكن تحويلها بعيدًا عن أغراض من الدفاع[١١].

٢-٢ : المعارضون للضربات النووية الأمريكية ضد اليابان :

ـ مع هزيمة ألمانيا فى الحرب العالمية الثانية نادى العديد من العلماء ممن يعملون فى

مشروع مانهاتن بأن الولايات المتحدة لا ينبغى أن تكون أول من يستخدم مثل هذه الأسلحة النووية.

وبعد قيام الولايات المتحدة باستخدامها بالفعل قال أحد العلماء البارزين ممن لعب دوراً أساسيّا فى تطوير القنبلة النووية وهو «ليو سيزلارد ـ Leo Szilard» : «لو أن الألمان قد أسقطوا القنابل النووية على تلك المدينتين بدلاً منا لكنا قد وصفنا هذا العمل بأنه «جريمة حرب» ولكنا حاكمنا الألمان المسئولين عن هذه الجريمة وشنقناهم».

ـ إن استخدام القنابل النووية هو عمل وحشى، حيث إن مئات الآلاف من المدنيين قد قتلوا، والمناطق المستهدفة كان معروفًا أنها مناطق مكتظة بالسكان المدنيين. وفى الأيام التى سبقت استخدام تلك القنابل رأى العديد من العلماء (بمن فيهم العالم الفيزيائى النووى الأمريكى إدوارد تيلر) أن القوة التدميرية للقنبلة يمكن إظهارها دون أن تقضى على الأحياء، ولكن استخدام القنابل النووية نتيجة تأثيراتها الناجمة عن الإشعاعات الذرية جعلها تندرج تحت الأسلحة السامة وفقًا للقانون الدولى فى عام ١٩٤٥م، ومن ثم فإن استخدامها يمثل جريمة حرب، ورأى البعض أن الأمريكيين كان ينبغى عليهم القيام بمزيد من الأبحاث حول الآثار الناجمة عن استخدام القنبلة النووية بما فى ذلك الأمراض الناجمة عن الإشعاعات والحروق الفظيعة التى تلت الانفجار[١٢].

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن البعض رأى أن اليابانيين كانوا بالفعل قد هزموا، ومن ثم لم يكن استخدام القنابل النووية ضروريّا وهذا ما نصح به الچنرال «دوايت أيزنهاور» وزير الحرب «هنرى ل. ستيمسون ـ Henry L. Stimson» فى يوليو ١٩٤٥م[١٣].

أكثر من ذلك فقد كتب أيزنهاور فى مذكراته «سنوات البيت الأبيض» :

«فى عام ١٩٤٥م دعانى وزير الحرب ستيمسون من مركز القيادة فى ألمانيا وأخبرنى بأن حكومتنا تستعد لإسقاط قنبلة ذرية على اليابان. وكنت واحدًا ممن شعروا بأن هناك العديد من الأسباب المقنعة والوجيهة للتساؤل حول الحكمة أو الغرض من وراء هذا العمل. وأثناء ما كان يتلو على الحقائق المتصلة بذلك الأمر، شعرت بإحباط، ولذلك فقد أخبرته بهواجسى الخطيرة، أولاً، وعلى أساس اعتقادى أن اليابان قد هزمت

بالفعل، وأن إسقاط قنبلة نووية هو غير ضرورى تمامًا، وثانيًا نظرًا لأننى كنت أعتقد أن دولتنا ينبغى أن تتجنب أن تصدم الرأى العام العالمى باستخدام سلاح لم يكن توظيفه أمرًا إلزاميًا لإنقاذ حياة الأمريكيين[١٤].

ومما يذكر أيضًا أن الجنرال «دوجلاس ماك آرثر ـ Douglas Mac Arthur» وكان أحد كبار الضباط على مسرح عمليات المحيط الهادى لم يتم استشارته سلفًا ولكنه عقب الضربتين النوويتين علق قائلاً: «إنه شعر بأنه لم يكن هناك أى مبرر عسكرى لهاتين الضربتين»، وقد عبر عن الرأى نفسه العديد من العسكريين الأمريكيين ممن تولوا مواقع قيادية فى مختلف الأسلحة والقطاعات العسكرية الأمريكية[١٥].

وبعد استقصاء تم إعداده من خلال مقابلة مئات من المدنيين والقادة العسكريين اليابانيين بعد استسلام اليابان جاء ما يلى فى «بحث بشأن الضربات الإستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية» .The United States Strategic Bombing Survery

«استنادًا إلى بحث تفصيلى لكل الحقائق، واستنادًا إلى شهادات مقدمة من القادة اليابانيين الذين شملهم الاستقصاء، فإن الرأى الذى يخلص إليه البحث فهو أنه بالتأكيد قبل ٣١ ديسمبر ١٩٤٥م، وربما من المحتمل أنه قبل ١ نوفمبر ١٩٤٥م، كانت اليابان ستقوم بالاستسلام حتى إذا لم تكن القنابل النووية قد استخدمت وحتى إذا لم تكن روسيا قد دخلت الحرب، وحتى إذا لم يكن قد تم التخطيط للغزو أو إكماله»[١٦].

ـ إلى جانب ذلك جادل البعض بشأن أن اليابان بالفعل كانت تحاول الاستسلام لأكثر من شهرين، وأن الولايات المتحدة رفضت بالإصرار على «استسلام بدون شروط».

ـ هناك أيضًا نقد آخر يتمثل فى أن الولايات المتحدة الأمريكية كان عليها أن تنتظر فترة من الوقت من أجل تقييم تأثير دخول الاتحاد السوفيتى الحرب، فالولايات المتحدة كانت تعلم أن الاتحاد السوفيتى سوف يعلن الحرب على اليابان فى ٨ أغسطس ١٩٤٥م، وبالتالى فإن افتقاد اليابان لإمكانية أن يعمل الاتحاد السوفيتى كوسيط محايد من أجل الوصول للسلام من خلال التفاوض، إلى جانب الدخول فى نزاع مع الجيش الأحمر (وهو أكبر الجيوش وأكثرها فعالية فى العالم) كان كافيا لإقناع الجيش اليابانى

بالحاجة لقبول شروط إعلان بوتسدام، ومن ثم فإن الولايات المتحدة لم تكن ستخسر شيئًا إذا ما انتظرت بضعة أيام لترى ما إذا كانت الحرب يمكن أن تنتهى بدون استخدام القنبلة النووية.

ـ وتؤكد بعض المصادر اليابانية أن التفجيرات النووية نفسها لم تكن السبب الرئيسى للاستسلام، بدلاً من ذلك فإنهم يجادلون فى أن الانتصارات السوفيتية المفاجئة السريعة والقاسية حتى الأسبوع التالى لإعلان ستالين الحرب على اليابان كان هو الذى أجبر اليابان على إعلان استسلامها فى ١٥ أغسطس ١٩٤٥م.

ـ إلى جانب ذلك فإن العديد من النقاد يعتقدون أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت لديها دوافع خفية لاستخدام السلاح النووى ضد اليابان، وهذه الدوافع تتضمن، تبرير الاستثمارات التى بلغت ٢ بليون دولار فى مشروع مانهاتن، اختبار تأثير الأسلحة النووية، الانتقام بقسوة من الهجمات اليابانية على بيرل هاربور، وإظهار القدرات الأمريكية للاتحاد السوفيتى. وفى هذا الإطار فإن العلماء الذين كانوا يعملون فى المشروع لاحظوا فيما بعد أنه كان يتم الضغط عليهم من أجل إنهاء القنبلة فى تاريخ محدد تم وضعه ليتوافق مع الدخول الروسى إلى مسرح المحيط الهادى، وهو ما كان يعنى بالإضافة لذلك أن الحرب يمكن أن تنتهى بسرعة. ومعنى ذلك أن الأمريكيين كانوا حريصين على إعداد القنبلة واستخدامها قبل أن تضطر ظروف الحرب مع روسيا اليابان للاستسلام وإنهاء الحرب، فاستخدام القنبلة النووية إذن وفقًا لهذه الرؤية كان هدفًا فى حد ذاته، وليس وسيلة لإنهاء الحرب[١٧].

ـ إلى جانب ذلك يرى أيضًا جانب من النقاد أن استخدام الولايات المتحدة للقنبلة النووية هو محاولة لفت الأنظار للقوة الخطيرة لسلاحها الجديد، وتوضيح وإبراز استعدادها التام لاستخدامه دون أى تردد أو رحمة وقد قُصدَ من هذا تحذير قادة الاتحاد السوفيتى أن مدنهم سوف تقاسى المصير نفسه لو أنه حاول أن يقف أمام خطط واشنطن التى تهدف لتشكيل «قرن أمريكى ـ an american century»[١٨].

إذن ما يمكن أن نخلص إليه من الاستخدام الأمريكى للقنبلة النووية ضد اليابان هو أن كون الولايات المتحدة دولة ديمقراطية لم يمنعها ذلك من استخدام السلاح النووى

ضد المدنيين اليابانيين مهما كانت الدوافع والمبررات والتى ـ كما أوضحت الدراسة ـ مردود عليها بالكثير من الحجج.

وهكذا، فالمقولة التى تدعيها الدول النووية وفى مقدمتها الولايات المتحدة من أن أسلحة الدمار الشامل هى أسلحة آمنة إذا ما بقيت فى يد الدول الديمقراطية وأنها أسلحة خطيرة إذا ما وقعت فى يد الدول التسلطية أو الجماعات الإرهابية «وفقًا لمفهومها» هى مقولة خاطئة وتنهار على أرض الواقع وذلك واضح من استخدام الولايات المتحدة لها ضد اليابان ولم تمنعها ديمقراطيتها من ارتكاب تلك الجريمة التى يعدها البعض أسوأ عمل إرهابى فى التاريخ، وهكذا فالمصالح وحسابات القوى وحدها تبدو محركة لإمكانية استخدام أى دولة لتلك الأسلحة أيّا كان نظامها ديمقراطيّا أو تسلطيّا، ومن ثم فالمطلوب ليس فقط منع دول جديدة من تطوير وامتلاك السلاح النووى ولكن تخلى الدول المالكة له عنه. والواقع فإن سياسة واشنطن فيما يتعلق بالإرهاب النووى لا تزال كما هى لم تمس، فالولايات المتحدة ترفض استبعاد «الاستخدام الأول» للأسلحة النووية فى أى صراع، ومراجعة الموقف النووى الأخيرة «Its Latest Nuclear Posture Review»، أوردت تصور إمكانية استخدام الأسلحة النووية ضد الدول المارقة غير النووية، وهى تحرص على تطوير جيل جديد من الأسلحة النووية التى يمكن استخدامها فى أرض المعركة، وربما أن الخوف من رد الفعل السياسى السلبى الذى قد يحدث فى داخل الولايات المتحدة وعبر العالم نتيجة استخدام هذه الأسلحة النووية يبقى القيد الرئيسى على واشنطن فى هذا الصدد. ومن ثم يرى البعض أنه فى الذكرى الستين لأسوأ عمل إرهابى فى التاريخ، فإن الشىء الأكثر فعالية الذى يمكن لمحبى السلام حول العالم القيام به للإبقاء على هذا الخوف فى عقول رجال الإداره الأمريكية، هو التعهد بهزيمة حروب الإرهاب المحلية الجارية التى تقودها واشنطن فى أفغانستان والعراق[١٩].

ثالثًا: التحول الأمريكى نحو منع الانتشار النووى:

أدى الاحتكار الأمريكى للسلاح الذرى فى البداية إلى دعم الوضع الدولى للولايات المتحدة. وقد سعت نحو الحفاظ على هذا الوضع وذلك من خلال عدة

محاولات كان أبرزها إصدار الرئيس ترومان بالاشتراك مع رئيس وزراء المملكة المتحدة ورئيس وزراء كندا فى ١٥ نوفمبر ١٩٤٥م بيانًا مشتركًا اقترحوا فيه إنشاء لجنة مختصة تابعة للأمم المتحدة تعمل على منع استخدام الطاقة النووية فى الأغراض العسكرية، واستغلالها على نطاق واسع فى الأغراض الصناعية وفى سبيل إسعاد الإنسانية، وحددوا اختصاص هذه اللجنة فى وضع المقترحات اللازمة لتحقيق عدة أهداف من بينها منع استخدام الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل، وتنظيم استخدام الطاقة النووية بأسلوب يضمن استغلالها فى الأغراض السلمية. وفى نهاية البيان ناشد الثلاثة جميع الدول أن تدرك، وقد أصبحت معرضة لحرب يستخدم فيها العلم من أجل الدمار، أن سيادة القانون الدولى ومنع الحرب أصبحا ضرورة لا بديل عنها ولا يحققها إلا تعضيد منظمة الأمم المتحدة واحترام سلطتها.

وفى ٢٤/ ١/ ١٩٤٦م أصدرت الجمعية العامة قرارًا بالإجماع يقضى بإنشاء لجنة لمعالجة الموضوعات الخاصة بالطاقة النووية وقد حدد هذا القرار مهام اللجنة فى ثلاثة اتجاهات شملت:

- تطوير استخدام الطاقة النووية من أجل رفاهية الشعوب.
- منع استخدام الطاقة النووية فى الأغراض العسكرية.
- نزع الأسلحة، حيث نص قرار بشأنها على استبعاد الأسلحة النووية وباقى أسلحة الدمار الشامل من التسليح الوطنى للدول[٢٠].

وفى يونيو ١٩٤٦م، تقدمت الولايات المتحدة بما عرف بمشروع باروخ للأسلحة الذرية، وقدمته إلى الأمم المتحدة، ويتضمن تدويل الأنشطة النووية ووضعها تحت إدارة دولية، إلا أن الاتحاد السوفيتى عارض المشروع وأعلن أن تسوية أمور نزع السلاح يجب أن تتم فى إطار مفاوضات عامة لنزع السلاح، وهذا يعنى تأجيل الموضوع إلى ما لا نهاية، وكان الاتحاد السوفيتى بذلك يريد منع احتكار الولايات المتحدة للسلاح الذرى، حيث إنه كان فى ذلك الوقت قد تمكن من تشغيل مفاعل نووى ولاحت له فرص الحصول على أسلحة نووية، ومن ثم فقد استمرت لجنة الطاقة الذرية فى متابعة أعمالها ومناقشاتها حتى وصلت إلى طريق مسدود عام ١٩٤٨م وتوقفت عن العمل،

وفى العام التالى أجرى الروس تفجيرهم الذرى الأول وفقدت الولايات المتحدة بالتالى احتكارها النووى، وبدأ السباق النووى يأخذ أبعاداً هائلة: صنع القنابل الهيدروچينية ـ إجراء التفجيرات الاندماجية ـ انضمام أعضاء جدد للنادى النووى: إنجلترا ١٩٥٢م، وفرنسا ١٩٦٠م، والصين ١٩٦٤م. وأعلن الرئيس أيزنهاور أمام الجمعية العام للأمم المتحدة عام ١٩٥٣م مشروعه الذرة من أجل السلام، حيث قال إن الرعب النووى يعرض كل الحضارة وكل القيم الإنسانية للدمار، وأعلن بداية الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية أو الذرة من أجل السلام، وأنهت الولايات المتحدة الأمريكية بذلك المرحلة السرية التى كانت قد فرضتها لنحو ١٥ عاما عقب اكتشاف الانشطار النووى، ومن ثم بدأت المصارحة النووية وتبادل المعلومات، وقد تمثل ذلك فى عقد مؤتمر چنيف للاستخدامات السلمية فى ١٩٥٥م تحت مظلة الأمم المتحدة.

وبدأت الولايات المتحدة عقد اتفاقات للتعاون فى مجال الاستخدامات السلمية مع عدد من الدول بدءاً من عام ١٩٥٦م وتضمنت هذه الاتفاقات أن تقبل الدول المتلقية للمساعدة التفتيش على المنشآت النووية موضوع المساعدة للتحقق من عدم استخدام المساعدة فى أغراض عسكرية، وأن يتم التفتيش بواسطة مفتشين أمريكيين أو أى جنسية أخرى(٢١).

ـ إنشاء الوكالة الدولية للطاقة الذرية:

كان الرئيس أيزنهاور قد اقترح فى خطابه أمام الجمعية العامة فى ديسمبر ١٩٥٣م أن تشترك حكومات الدول المعنية بالتبرع بجزء من مخزونها من اليورانيوم، والمواد الانشطارية الأخرى، وأن تستمر فى التبرع إلى وكالة دولية للطاقة الذرية تنشأ فى كنف الأمم المتحدة، وتكون وظيفتها الرئيسية إيجاد السبل التى تضمن استعمال المواد الانشطارية فى الأغراض السلمية من أجل إسعاد البشرية. وفى ديسمبر ١٩٥٤م صدر قرار بإجماع الآراء من الجمعية العامة بعنوان «الذرة من أجل السلام» وهو يقضى بإنشاء الوكالة الدولية للطاقة الذرية دون إبطاء، وفى عام ١٩٥٦م عقد مؤتمر خاص لبحث النظام الأساسى للوكالة الدولية للطاقة الذرية، والذى وضع موضع التنفيذ فى يوليو١٩٥٧م وأصبحت الوكالة جهازاً قائما معترفًا به بعد إيداع وثائق التصديق على

دستورها من جانب ١٨ دولة. من بينها الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى والمملكة المتحدة وفرنسا وكندا[٢٢].

وتتخلص مقاصد الوكالة الدولية للطاقة الذرية فى واجبين أساسيين:

١ ـ العمل على استخدام الطاقة الذرية فى الأغراض السلمية فى المجالات الصحية والاقتصادية فى سبيل رفاء العالم وراحة الإنسانية.

٢ ـ التأكد من أن المساعدة التى تقدمها أو تنظمها أو تشرف عليها لا تستغل فى الأغراض العسكرية[٢٣].

وقد شهدت نهاية الخمسينيات والستينيات أنشطة جديدة ومهمة فى مجال منع التجارب النووية ونزع السلاح النووى، ومن بين أهم تلك الأنشطة:

١ـ بدء المفاوضات بشأن منع الاختبارات النووية وقد عقدت عدة اجتماعات إلا أن ظروف الحرب الباردة أدت إلى تعثر تلك المفاوضات إلا أنه تم استئنافها من جديد بعد أزمة كوبا بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى والتى كانت قد وصلت إلى حد مواجهة نووية أمكن تفاديها، تغيرت مواقف الدولتين العظميين واتجهتا للعمل المشترك لمنع الانتشار النووى، وتم بالفعل التوصل معاهدة المنع الجزئى لاختبارات الأسلحة النووية فى الهواء والفضاء وتحت الماء، ولم تمنع الاختبارات الجوفية شريطة ألا تؤدى إلى تلوث إشعاعى.

٢ ـ فى ١٩٥٨م قدمت أيرلندا مشروع قرار للجمعية العامة للأمم المتحدة يهدف إلى منع مزيد من انتشار الأسلحة النووية، وقد أصدرت الجمعية العامة منذ عام ١٩٥٩م عدة قرارات خاصة بمنع الانتشار النووى، وفى ديسمبر ١٩٦١م وجهت الجمعية العامة نداء للدول خاصة دول النادى النووى الدولى للتوصل إلى اتفاق دولى لمنع انتشار الأسلحة النووية، وانشقت فى العام نفسه لجنة الثمانى عشرة لنزع السلاح تتكون من ممثلى الدول الخمس الكبرى وخمس دول من الكتلة الشرقية وثمانى دول من عدم الانحياز من بينهم مصر وبدأت العمل والمناقشات فى هذا المجال.

وبعد نهاية المواجهة الكوبية وكذلك التفجير الصينى فى عام ١٩٦٤م بدأت مفاوضات معاهدة منع الانتشار ووافقت الجمعية العامة ١٩٦٥م على قرار يحمل

عنوان منع انتشار الأسلحة النووية لأول مرة، ودعت لجنة نزع السلاح لوضع المبادئ الرئيسية لمعاهدة منع الانتشار.

٣ـ تم التوصل إلى معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية فى عام ١٩٦٨م ودخلت حيز النفاذ عام ١٩٧٠م[٢٤]. وفيما يتعلق بهذه المعاهدة فإنه يمكن الإشارة إلى الملاحظات التالية:

أ ـ مثلت هذه المعاهدة فى حينها أملاً كبيراً للعديد من دول العالم فى تحقيق السلام ودرء أخطار السلاح النووى وأيضًا ضمان الاستخدام السلمى للتكنولوچيا النووية.

ب ـ إن هذه المعاهدة تعد أوسع المعاهدات عضوية بعد[٢٥] ميثاق الأمم المتحدة باعتبارها دعامة نظام منع الانتشار النووى.

جـ ـ إلا أنه على الجانب الآخر فإن هذه المعاهدة تمثل تجسيداً واضحًا للتمييز بين نوعين من الدول: الدول النووية المالكة للسلاح النووى والدول غير النووية، ولكل منهما تعهدات والتزامات مختلفة وليست متعادلة، ولذلك توصف هذه المعاهدة بأنها تحيزية، بالنسبة للدول غير النووية فهى تتعهد بموجب المعاهدة بعدم قبول أى نقل لأسلحة نووية أو أجهزة متفجرات نووية أخرى أو سيطرة مباشرة أو غير مباشرة على أسلحة أو أجهزة كتلك من أى دولة سواء كانت طرفًا فى المعاهدة أو لم تكن، كما تتعهد أيضًا بألا تصنع أسلحة نووية أو أجهزة متفجرات نووية وبألا تقتنيها أو تتلقى أى مساعدة من أجل صنع أسلحة نووية أو أجهزة متفجرات نووية أخرى.

وبهذه المادة تنازلت هذه الدول عن حقها فى امتلاك السلاح النووى. وتخضع هذه التعهدات لرقابة من خلال نظام الضمانات الشامل للوكالة الدولية الذى يجب أن تنضم إليه للتحقق من الوفاء بهده الالتزامات، وهذا فى حد ذاته يعده الكثيرون تضحية دون مقابل من جانب تلك الدول.

د ـ تنص المادة الثامنة من المعاهدة على أن تعديل المعاهدة يتطلب موافقة الدول الخمس النووية الكبرى والدول الأعضاء فى مجلس المحافظين بالوكالة الدولية وقت التعديل، وبالتالى فإن أمر التعديل يصبح فى حكم المستحيل إذا رفضت دولة نووية واحدة ولو كانت جميع الدول غير النووية تريده.

هـ ـ الأكثر من ذلك، فإن ضمانات الأمن للدول غير النووية تعد ضعيفة ولا تلبى مطالب تلك الدول غير النووية، فهذه الضمانات اقتصرت على تعهد من جانب الدول النووية الثلاث المنضمة للمعاهدة حينذاك وهى الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والاتحاد السوفيتى بالمساعدة فى إطار ميثاق الأمم المتحدة لأى طرف غير نووى فى حالة هجوم أو تهديد بهجوم نووى.

و ـ أما الدول النووية فإنها تعهدت بعدم نقل أو تسليم أى أسلحة نووية أو أجهزة متفجرات نووية وألا تقوم إطلاقًا بمساعدة أو تشجيع أى دولة غير نووية على صنع أسلحة نووية أو أجهزة متفجرات نووية أخرى أو على اقتنائها أو اكتساب السيطرة عليها، ولكن هذه الالتزامات لا تخضع لأية رقابة.

ز ـ نصت المعاهدة أيضًا على تعهد كل طرف من الأطراف بإجراء مفاوضات لاتخاذ تدابير فعالة تتعلق بوقف سباق التسلح النووى فى موعد مبكر، وبنزع السلاح النووى وعقد معاهدة بشأن نزع السلاح العام الكامل فى ظل رقابة دولية محكمة فعالة.

ولكن المعاهدة لم تنص على أى آلية أو أى تدابير فعالة ولذلك أو أى منظور زمنى يتم فيه ذلك. ومن ثم ففى واقع الأمر وعلى مدى خمسة وثلاثين عامًا تقريبًا تركز الاهتمام والعمل على منع الدول غير النووية من اقتناء الأسلحة النووية، وتم إهمال الشق الثانى المتعلق بتعهد الدول النووية بنزع سلاحها النووى.

ح ـ إن المادة الرابعة من المعاهدة وإن كانت قد وضعت لصالح الدول غير النووية، حيث إنها نصت على «تعهد جميع أطراف المعاهدة بتيسير أكمل تبادل ممكن للمعدات والمواد والمعلومات العلمية والتقنية لاستخدام الطاقة النووية فى الأغراض السلمية»، إلا أن الواقع الفعلى أيضًا يشير إلى عدم تحقق ذلك نظرًا للكثير من القيود الفنية والتجارية والسياسية التى تفرضها الدول المالكة لتلك التكنولوچيا النووية، وتريد بالتالى حرمان الدول غير النووية من الاستخدام السلمى لها، ومن هنا تأتى أزمة الملف النووى الإيرانى على نحو ما سيتضح من الدراسة، حيث تصر إيران على حقها فى الاستخدام السلمى للطاقة النووية وتخصيب اليورانيوم لهذا الغرض، بينما تنكر عليها الدول النووية هذا الحق بدعوى أنها تنوى استخدامه فى أغراض عسكرية غير سلمية، على الرغم من عدم توفر الأدلة على ذلك.

ط ـ نجحت الدول غير النووية من خلال إصرارها على تضمين المعاهدة لفقرتين مهمتين: الفقرة الثالثة من المادة الثامنة وتنص على أن تعقد مؤتمرات لمراجعة المعاهدة كل خمس سنوات لاستعراض سير المعاهدة والتأكد من وضع أهدافها موضع التنفيذ، وكذلك الفقرة الثالثة من المادة العاشرة والتى تنص على أن يعقد مؤتمر بعد ٢٥ سنة من نفاذ المعاهدة للبت فى استمرار نفاذ المعاهدة إلى أجل غير مسمى أو لفترة واحدة أو لفترات محددة ويكون هذا القرار بأغلبية الأطراف[٢٦]. ولكن وكما سيتضح من الدراسة فإن موازين القوى والضغوط الدولة التى مارستها الدول النووية وفى مقدمتها الولايات المتحدة حالت دون الاستفاده الحقيقية من هاتين الفقرتين.

حيث انتهى الأمر إلى تمديد المعاهدة لأجل غير مسمى على غير رغبة الدول غير النووية وبما يكرس أوضاعًا تتسم بعدم التوازن والخلل فى مناطق مختلفة من العالم وفى مقدمتها منطقة الشرق الأوسط.

وإجمالاً فإنه يتضح أن معاهدة منع الانتشار النووى قد ركزت على منع الانتشار الأفقى دون الرأسى، حيث كانت المصلحة الأساسية للدول النووية منع هذا الانتشار الأفقى ولهذا الغرض تم التأكيد على ضرورة تقييد الحق فى الحصول على التكنولوچيا الذرية السلمية من خلال الرقابة الدولية على مجمل الأنشطة الذرية وذلك على عكس ما كان عليه الحال من قبل، وبعد الإعلان عن عصر الذرة من أجل السلام، حيث كان يتم الربط بين الحصول على المساعدات والرقابة الدولية، وهو ما مكن عددًا من الدول من الحصول على ما تحتاج إليه برامجها المدنية السلمية، بل ونجحت بعض الدول مثل الهند وإسرائيل فى الإبقاء على قدر من نشاطها المخصص للأغراض العسكرية بعيدًا عن هذه الرقابة.

ومن ثم فقد اعتبرت بعض دول العالم الثالث أن هذه الرقابة الدولية تمثل نوعًا من الاستعمار الجديد، كما رأت دول أخرى أن إجراءات الأمان الدولية التى تطالب المعاهدة بتطبيقها من خلال الوكالة الدولية للطاقة الذرية لا تستطيع منع التحويل غير القانونى للوقود إلى أغراض عسكرية، وذلك فى ظل التطور التكنولوچى فى مجال المفاعلات النووية التى تفسح المجال أمام إمكانات التحول من الأغراض المدنية إلى العسكرية. كما اعتبرت دول ثالثة أن هذه المعاهدة هى إنتاج جهود أمريكية ـ سوفيتية

للحفاظ على احتكارهما النووى، وأنها لا ترتب أى التزامات على الدول النووية فى مجال الحد من الانتشار الرأسى.

وهو ما حدا فى النهاية بعدد من الدول خاصة الدول التى كان معروفًا عنها أنشطتها الذرية السرية التى لا تخضع لإجراءات الأمان الدولية بعدم الانضمام إلى المعاهدة ورفضت حتى التوقيع مثل الصين ـ فرنسا ـ أسبانيا ـ باكستان ـ البرازيل ـ الأرجنتين ـ الهند ـ جنوب إفريقيا ـ إسرائيل ـ كوريا الجنوبية وقد ساعد ذلك الوضع تلك الدول على الاستمرار فى أنشطتها النووية وتطوير برامجها العسكرية دون أن تخرق أى اتفاق دولى قائم، وهو ما يشير إلى هشاشة المعاهدة ـ رغم أهميتها ـ فى منع الانتشار النووى.

٤ ـ كان للتفجير الذرى الهندى عام ١٩٧٤م مدلولات عديدة بالنسبة لمشكلة الانتشار، حيث أوضح هذا التطور دخول أطراف جديدة من العالم الثالث إلى النادى النووى الدولى، وهو ما أدى إلى تصاعد المخاوف من تزايد الانتشار النووى العسكرى كذلك أبرز هذا التفجير خطورة التحول من الأغراض المدنية إلى الأغراض العسكرية، ومسئولية الأطراف المصدرة للتكنولوچيا النووية فى هذا الصدد نتيجة ما تقدمه من مساعدات علنية أو سرية، وهو ما ألقى مزيدًا من الضوء أيضًا على نشاط إسرائيل الذرى الذى تحيطه بالسرية الكاملة.

وفى ضوء ذلك بدأت الولايات المتحدة فى التفكير فى وضع قيود على التجارة الذرية الدولية، وقد استطاعت ـ بالتعاون مع الدول الأخرى الرئيسية المصدرة مثل كندا والاتحاد السوفيتى وفرنسا وبريطانيا وألمانيا الغربية واليابان (مجموعة أو نادى لندن) والتى انضمت إليها دول أخرى فيما بعد ـ أن تصل إلى اتفاق أو تعهد بالتشاور فيما بينها ومع الوكالة الدولية للطاقة مثل عقد أى اتفاق لبيع مفاعلات أو تكنولوچيا دوائر الوقود النووى، ولكن هذا الاتفاق كان من الهشاشة لدرجة لم تمنع التجارة الدولية فى هذا المجال، ولم تستطع الدول المجتمعة نتيجة الانقسام ما بين متشددين (الولايات المتحدة ـ الاتحاد السوفيتى) ومعتدلين (فرنسا ـ ألمانيا) من التوصل إلى اتفاق شامل وقوى يحد من مخاطر الصادرات النووية.

وعلى ضوء ذلك توالت الاتفاقيات النووية الفرنسية مع دول عدة مثل إيران، باكستان، جنوب إفريقيا، منذ عام ١٩٧٥م، حيث رفضت فرنسا فرض إجراءات الأمان على مبيعاتها؛ لأنها ليست عضواً فى المعاهدة، كما أن فرنسا التى كانت تتبنى الاتجاه «العالمى» للدبلوماسية الفرنسية بما ينطوى عليه من رؤية خاصة للعلاقات بين الشمال والجنوب استمرت فى مناوأة السياسة الذرية الأمريكية، وإن لم يكن بشكل جاد وصريح(٢٧).

٥ ـ فى ضوء عدم فعالية الإجراءات الجماعية التى حاولت واشنطن الوصول إليها من خلال اجتماعات لندن، اتجهت الولايات المتحدة إلى محاولة اتخاذ إجراءات فردية لمنع الانتشار، وذلك بإصدار قانون ينص على وقف كل صادراتها النووية الأساسية لأية دولة غير نووية لا تخضع كل نشاطاتها النووية لإجراءات أمان الوكالة الدولية (البرازيل ـ الهند ـ باكستان . . إلخ) وكان هذا القانون يستند إلى الربط القوى بين انتشار الطاقة المدنية واحتمالات تحولها نحو الأغراض العسكرية.

والواقع، فإن الصيغة الأساسية لهذا القانون الذى صدر فى عهد الرئيس كارتر كانت هى الصناعات الذرية الأمريكية، حيث لم تفلح الجهود الأمريكية فى دفع حكومات الدول الغربية الأخرى أن تسلك المسلك الأمريكى الجديد (بالرغم من التراجع الفرنسى النسبى فى هذا المجال)، كما لم تفلح هذه السياسة فى التعامل مع الدول التى تحوز بالفعل المواد والمعدات النووية الحساسة والتى تعتمد فى برامجها العسكرية على تسهيلات خاصة أو تحصل عليها من مصادر أخرى (مثل باكستان ـ الهند ـ إسرائيل ـ جنوب إفريقيا).

ومن ثم فإنه مع وصول الرئيس ريجان للسلطة قام بإعادة صياغة السياسة الأمريكية تجاه قضية العلاقة بين الطاقة النووية وبين الانتشار العسكرى على نحو أثر على سياسات منع الانتشار التى تتبعها الإدارة الجديدة، حيث قررت إدارة ريجان رفع القيود التى تعرقل الصادرات النووية، وذلك انطلاقًا من الرغبة فى الحفاظ على حيوية قطاع مهم من الصناعات الأمريكية؛ لأن السياسة السابقة لم تفلح فى منع أو إبطاء الانتشار، ولم تفعل إلا أنها أفقدت الولايات المتحدة اتفاقات تصدير عديدة لصالح المصدرين الآخرين الذين تطورت صناعاتهم النووية بشكل كبير، واعتمد ريجان فى هذا الإطار على فعالية إجراءات الوكالة الدولية للطاقة فى منع التحول نحو الأغرض العسكرية(٢٨).

٦ ـ شهدت مشكلة الانتشار الأفقى تراجعًا نسبيًا فى الثمانينيات نتيجة تجدد الحرب الباردة بين القوتين العظميين، وقد ترتب على اشتداد المنافسة بين القطبين قيامهما باستغلال صادراتهما النووية كوسيلة لكسب وتدعيم النفوذ فى العالم الثالث وهو ما أدى من ناحية إلى تقليص فعالية القيود الفنية والتجارية ومن ناحية ثانية إلى زيادة الشعور بعدم الأمان لدى دول العالم الثالث مما أعطاها مبررًا إضافيًا للسعى لامتلاك السلاح النووى[٢٩].

٧ ـ مع هدوء الحرب الباردة منذ منتصف الثمانينيات عادت مرة أخرى قضية منع الانتشار الأفقى إلى قلب اهتمامات السياسة الأمريكية والغربية عمومًا، وفى هذه المرحلة حازت التطورات فى مجال الأسلحة الكيمائية وفى مجال الصواريخ طويلة ومتوسطة المدى الحاملة للرءوس النووية والبيولوچية والصواريخ المضادة لها ـ قدرًا كبيرًا من من الاهتمام، وفى هذا الإطار اتفقت الدول الصناعية الكبرى على قواعد لتقييد تصدير تكنولوچيا هذه الصواريخ، كما تسارع الإعداد لعقد مؤتمر للأسلحة الكيمائية للتوصل إلى معاهدة بصددها، وتم بالفعل عقد هذا المؤتمر فى باريس ١٩٨٩م، وانتهى الأمر بطرح المعاهدة للتوقيع عليها فى نهاية ١٩٩٢م[٣٠].

٨ ـ ومع بداية التسعينيات، وانهيار الاتحاد السوفيتى وبداية مرحلة جديدة من التحول فى هيكل النظام الدولى تتسم بسيطرة الولايات المتحدة كقوى عظمى وحيدة، بدأت أيضًا مرحلة جديدة فيما يتعلق بسياسيات منع الانتشار الأفقى. وبقدر اقتران تلك المرحلة بالتحول فى هيكل النظام الدولى بقدر اقترانها أيضًا بالتطور فى أوضاع النظام العربى باعتباره جزءًا من العالم الثالث وبالتطور فى إحدى أهم القوى الإقليمية به وهى العراق، حيث كانت هذه المرحلة نتاجًا لأزمة الخليج الثانية، التى ترتبت على قيام العراق بغزو الكويت، وتميزت تلك المرحلة باللجوء إلى أداة جديدة فى تنفيذ سياسيات المنع ألا وهى: استخدام القوة العسكرية لتدمير قدرات إحدى الدول، وإكمال عملية التدمير بعملية تتولى إدارتها هيئة دولية وبمساندة من الولايات المتحدة الأمريكية[٣١] (على نحو ما سيتضح تفصيلا فى جزء تال من الدراسة).

٩ ـ وأخيرًا فإن أحداث ١١ سپتمبر مثلت نقطة تحول تصاعدية فى اتجاه تشديد وإحكام عملية منع الانتشار الأفقى باستخدام جميع الوسائل المتاحة وفى مقدمتها القوة

العسكرية، حيث صعدت قضية الانتشار النووى لتصبح فى صدارة المخاطر الدولية التى تحيق ليس فقط بالولايات المتحدة ولكن أيضًا بالحضارة الغربية عمومًا، حيث ربطت الولايات المتحدة بين الإرهاب وامتلاك السلاح النووى، وأكدت أن الحرب على الإرهاب تشمل محاربة الجماعات والدول التى تسعى للحصول على أسلحة الدمار الشامل[٣٢]. وقد بدأ هذا الاتجاه للربط بين الأمرين مع خطاب حالة الاتحاد الذى ألقاه بوش فى ٢٩/ ١/ ٢٠٠٢م، وذلك تمهيدًا للمرحلة الثانية من الحرب المعلنة ضد الإرهاب والتى استخدمت العراق، حيث قال: «سوف يستمر بلدنا فى صموده وصبره ومثابرته فى السعى لتحقيق هدفين عظيمين:

ـ سوف نعمل على إغلاق معسكرات الإرهابيين وتعطيل خططهم وتقديمهم للعدالة.

ـ علينا أن نمنع الإرهابيين والأنظمة أن تسعى للحصول على أسلحة كيمائية وبيولوچية أو نووية من تهديد الولايات المتحدة والعالم[٣٣].

وقد حددت الولايات المتحدة كلاً من كوريا الشمالية وإيران والعراق باعتبارها أنظمة ترعى الإرهاب وتهدد الولايات المتحدة وأصدقاءها بأسلحة الدمار الشامل وهذه الدول تشكل محور الشر وهى تجسد خطرًا كبيرًا ومتزايدًا، حيث يمكن أن تقوم هذه الدول بتزويد الإرهابيين بهذه الأسلحة، وقد حدد بوش السياسة التى سوف تتبعها الولايات المتحدة لمواجهة خطر تطوير وامتلاك أسلحة الدمار الشامل من جانب الجماعات الإرهابية ودول محور الشر التى ترعاها فأرسى بذلك مبدأ الضربات الوقائية[٣٤] «سنعمل بشكل وثيق مع حلفائنا لنحول دون حصول الإرهابيين والدول الراعية لهم على المواد والتقنيات والخبرات التى تمكنهم من صنع ونشر أسلحة الدمار الشامل، وسنطور وننشر دفاعاتنا الصاروخية الفعالة لحماية أمريكا وحلفائها من هجوم مفاجئ.. لن ننتظر وقوع الأحداث بينما تتراكم الأخطار.. إن الولايات المتحدة لن تسمح لأخطر الأنظمة فى العالم بتهديدنا بأكثر الأسلحة التدميرية فى العالم»[٣٥].

ووفقًا لمبدأ الضربات الوقائية فإن الولايات المتحدة تقوم بتوجيه ضربات وقائية مسبقة ضد تهديدات محتملة من جماعات إرهابية أو دول تحصل على أسلحة كيمائية أو بيولوچية أو نووية، ومعنى ذلك أن الهجوم الوقائى لا يقوم على دليل مؤكد، وهو ليس ردّا على هجوم فعلى، ولكنه سلوك هجومى فى أساسه[٣٦].

وفى هذا الإطار يؤكد الرئيس فى خطابه الذى ألقاه فى الأكاديمية العسكرية فى ويست بوينت فى ١/ ٦/ ٢٠٠٢م.

«إننا لو انتظرنا التهديدات التى نشعر بها إلى أن تصبح واقعًا ملموسًا فسوف ننتظر طويلاً، سيتطلب ذلك من جميع الأمريكيين الشعور بالثبات والتفاؤل وأن يكونوا مستعدين للقيام بالمبادرة متى دعت الحاجة للدفاع عن حريتنا وعن أنفسنا»(٣٧).

ولقد أثارت عملية الغزو الأمريكى للعراق ومحاولات الولايات المتحدة قبله لبناء ائتلاف يساعدها على تحقيق هدفها جدلاً وخلافًا واسع النطاق على المستوى الأوروبى ـ الأوروبى، والأوروبى ـ الأمريكى على نحو أثار التساؤل حول طبيعة النظام العالمى والعلاقات الدولية فى عصر ما بعد انتهاء الحرب الباردة وإمكانات التحول إلى نظام متعدد الأقطاب. ولكن فى النهاية فإن ما كشفت عنه الأحداث والتطورات من اتجاه منفرد للولايات المتحدة لغزو العراق، إنما أكد الانفرادية الأمريكية فى السيطرة على العالم وتوجيه مساراته وفقًا لما تمليه عليها مصالحها مستخدمة فى ذلك كل وسائل التأثير والضغط وكل ما تملك من قوة عسكرية ـ من أجل بسط هيمنتها الكاملة على النظام الدولى وتأكيد هذه الهيمنة فى مرحلة ما بعد ١١ سبتمبر(٣٨).

ولكن ـ ووفقًا لمقولة إن الرياح قد تأتى بما لا تشتهى السفن ـ فإن ما ترتب على الغزو الأمريكى للعراق من آثار لم تكن محسوبة، والمستنقع الذى وجدت الولايات المتحدة نفسها غارقة فيه، جعلها لا تستطيع أن تمضى بالقوة وبالانفرادية ذاتها نحو إنجاز خطوات أخرى فى مجال نزع أسلحة دولتى محور الشر الباقيتين، خاصة إيران التى مثلت الهدف التالى بعد العراق وهو ما جعلها تعاود التشاور والتعاون مرة أخرى مع حلفائها الغربيين وكذلك روسيا والصين، الأمر الذى يطرح من جديد التساؤل حول طبيعة النظام العالمى وشكله المستقبلى.

وعلى الجانب الآخر، فإن موقف الدول العربية تجاه الغزو الأمريكى للعراق، قد كشف المأزق الإستراتيجى الذى تعانيه الدول العربية ومدى الضعف العربى وضعف الثقة المتبادلة وأواصر التعاون والتضامن، الأمر الذى أدى بها إلى تبنى أحد خيارين: إما التعاون أو الصمت. ولا يمكن فى هذا الإطار إغفال الدور الإسرائيلى، حيث واصلت إسرائيل تحريضها للولايات المتحدة من أجل القيام بعمل عسكرى ضد العراق ونجحت

إلى حد كبير فى استغلال حالة القلق العميق لدى المجتمع الأمريكى لإقناع الإدارة الأمريكية بأن تحقيق أهداف حربها ضد الإرهاب لا يمكن إلا بضرب الدول المناوئة للسياسة الأمريكية خاصة فى الشرق الأوسط، وفى مقدمتها العراق بهدف القضاء على بنيتها الأساسية وقدراتها العسكرية. وفى الوقت نفسه الإطاحة بنظام صدام حسين مما يخلصها من العراق كقوة عربية كبيرة معادية تمثل تهديداً سياسيّا لها[٣٩].

ولا يمكن فصل الغزو الأمريكى للعراق عن المشروع الذى طرحته الولايات المتحدة لشرق أوسط جديد، ذلك المشروع الذى لاقى معارضة عربية وإسلامية قوية، خاصة من جانب مصر وسوريا وإيران التى اعتبرت أنه يمكن أن يكون هناك شرق أوسط جديد ولكن بدون إسرائيل والولايات المتحدة، مما أثار ويثير عليها الكثير من الهجوم الدعائى الغربى الشرس فماذا سيؤول إليه أمر الملف النووى الإيرانى فى ضوء موازين القوة الإقليمية والعالمية ووضع الولايات المتحدة المتأزم فى العراق؟

وما موقف مصر كقوة عربية وإقليمية تملك مقومات علمية وتكنولوچية تواجه بقوة إسرائيلية نووية مؤكدة وقوة نووية إيرانية محتملة؟

فى ضوء ما تقدم من تحليل للسياسات الأمريكية التى انتقلت من الاستخدام الفعلى للقنبلة النووية إلى تكريس جهود فردية وجماعية لمنع الانتشار الأفقى، وفى ضوء ما تقدم أيضًا من تحليل لطبيعة نظام منع الانتشار والانتقادات الموجهة له، والتى سمحت لدول بامتلاك السلاح النووى وهى غير منضمة لمعاهدة الانتشار (إسرائيل)، فى حين تقف بكل حزم وشدة فى مواجهة دول أخرى ملتزمة بالتوقيع والتصديق على المعاهدة لمنعها من تطوير برنامج نووى سلمى استنادًا المقولة إمكانية التحول إلى الاستخدام العسكرى، فإن هذه الدراسة تهتم بتناول وضع الانتشار النووى فى منطقة الشرق الأوسط وخريطة القوى النووية فى تلك المنطقة بما تثيره من قضايا مختلفة تتعلق بالعلاقات والتفاعلات الدولية بين من يملكون ومن لا يملكون التكنولوچيا النووية والأسلحة النووية، وبما تثيره أيضًا من انعكاسات على صورة توازنات القوى الإقليمية والدولية فى تطورها على مدى نحو خمسة عقود، وبما أيضًا تسهم به من رسم لخريطة ومستقبل المنطقة على مدى عقود قادمة.

فى هذا الإطار فإن الدراسة سوف تتناول بالتحليل الموقف النووى وتطوراته من البداية وحتى الآن فى كل من إسرائيل، والعراق وإيران ومصر، وهذا التحليل وإن كان سيتم على أساس مرحلى زمنى غالبًا ليبين تطور الموقف النووى لدى كل دولة، فإن ذلك لا يعنى اقتصار التحليل على مجرد الوصف أو الرصد التاريخى، لكنه سيتعدى ذلك إلى التفسير والنقد وطرح التساؤلات حول المستقبل.

واختيار هذه الدول ربما لأنها هى الأهم فى المنطقة فيما يتعلق بملفاتها النووية، ولكن ذلك دون إغفال الإقرار بوجود بعض الأنشطة المحدودة وربما غير المؤثرة[٤٠] لدول أخرى عربية مثل الجزائر وسوريا والسعودية، أما ليبيا، فقد كشفت مؤخراً عن برنامجها النووى طواعية بعد الغزو الأمريكى للعراق، وربما تأثرا به وبالرسالة التى أرسلها الرئيس بوش بأنه ينبغى على الدول الأخرى أن تتخذ من العراق عبرة، ومن ثم فقد أعلنت تخليها اختياريّا عنه.

ولنبدأ الدراسة بتأكيد حقيقة مهمة وهى أنه طالما استمرت إسرائيل تحتفظ بقوتها النووية غير عابئة بأى معاهدات أو التزامات دولية، فإن ذلك سيدفع حتمّا دولاً عديدة بالمنطقة لتطوير برامج نووية سلمية وإن أمكن عسكرية سعيًا ليس فقط للدفاع عن الذات ولكن لتحقيق التوازن المفقود فى المنطقة وهو السبيل الوحيد لضمان سلام حقيقى ودائم.

ومهما قيل من أن إسرائيل دولة ديمقراطية وهذا يمثل ضمانًا لعدم استخدامها للسلاح النووى، فهذا وهم يسقط أمام حقيقة استخدام الولايات المتحدة الديمقراطية للقنبلة الذرية ضد اليابان لتحقيق مصالح وأهداف عليا من وجهة النظر الأمريكية ولم تمنعها ديمقراطيتها من ارتكاب هذه الجريمة.

الهوامش

١ ـ مراد إبراهيم الدسوقى، بين السلاح النووى الإسرائيلى ومعاهدة عدم الانتشار النووى، السياسة الدولية عدد ١٢٠، إبريل ١٩٩٥م، ص٥٦ .

٢ ـ فوزى حماد، منع الانتشار النووى الجذور والمعاهدة، السياسة الدولية عدد ١٢٠، إبريل ١٩٩٥م، ص٤٨ـ٤٩ .

٣ ـ Atomic bombings of Hiroshima and Nagasaki - Wikipedia, the free encyclopedia

http://en.Wikipedia.org/wiki/Atomic - bombings of Hiroshima and Nagasaki. p. l.

٤ ـ محمد السيد سليم، تطور السياسة الدولية فى القرنين التاسع عشر والعشرين، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم والسياسة، قسم العلوم السياسية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢م، ص ٤٥٧ ـ ٤٥٩ .

٥ ـ المرجع السابق، ص٤٦٢ ـ ٤٦٤ .

٦ ـ http://en.wikipedia.org/wiki/Atomic - bombings - of - Hiroshima - and - Nagasaki # endnote - history 1990 about.com 316.

٧ ـ Atomic bombings of Hiroshima and Nagasaki, op.cit, p. 6.

٨ ـ Ibid p.7.

٩ ـ http://en.wikipedia.org (wiki/Atomic - bombings - of - Hiroshima and Nagasaki # endnote - www.gole.edu.326).

١٠ ـ Atomic bombings of Hiroshima and Nagasaki, op.cit, p. 8.

١١ ـ http://www.centurychina.com/wihist/germ war.htm # germus.

١٢ ـ Atomic bombings of Hiroshima and Nagasaki, op.cit, p. 8.

١٣ ـ http://en.wikipedia.org/wiki/Atomic - bombings - of - Hiroshima - and - Nagasaki # endnote - refbot.327.

١٤ ـ http://en.wikipedia.org/wiki/Atomic - bombings - of - Hiroshima - and - Nagasaki # endnote _ Eisenhower) pp. 312 - 313.

١٥ ـ Atomic bombings of Hiroshima and Nagasaki, op.cit, p. 9.

١٦ ـ http://en.wikipedia/wiki/Atomic_bombings - of - Hiroshima - and Nagasaki # endnote - SBS).

١٧ ـ Atomic bombing of Hiroshima and Nagasaki op.cit, pp. 9 - 10.

١٨ ـ Hiroshima and Nagasaki _ the worst Terror Attack in history Last updated 23/8/2005. http://www.p5 - 6 Tamilnation.org/humanrights/Hiroshima.htm.

١٩ ـ Ibid, p. 6.

٢٠ ـ ممدوح حامد عطية، صلاح الدين سليم، الأسلحة النووية والكيمائية والبيولوجية فى عالمنا المعاصر (الكويت: دار سعاد الصباح، ١٩٩٢م)، ص١٢٣ - ١٢٦ .

٢١ ـ فوزى حماد، منع الانتشار النووى: الجذور والمعاهدة، السياسة الدولية، عدد ١٢٠ (إبريل ١٩٩٥م)، ص ص٥١ - ٥٢ .

٢٢ ـ ممدوح حامد عطية، صلاح الدين سليم، مرجع سابق ص١٢٧ - ١٢٩ .

٢٣ ـ ممدوح عطية، عبدالفتاح بدوى، السلام الشامل أو الدمار الشامل، نزع أسلحة الدمار الشامل، (القاهرة: الصلاح للدراسات الإستراتيجية والإنتاج الإعلامى أكتوبر ١٩٩٤م، ص٨٠ ـ ممدوح عطية، صلاح الدين سليم، مرجع سابق، ص١٣٢ .

٢٤ ـ فوزى حماد، مرجع سابق، ص٥٢ .

٢٥ ـ محمود كارم، أضواء على الموقف المصرى من معاهدة حظر الانتشار للأسلحة النووية، السياسة الدولية عدد ١٢٠ (إبريل ١٩٩٥م)، ص٧٦ .

٢٦ ـ فوزى حماد، المرجع السابق، ص٥٣ - ٥٥ .

ـ نص معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ترجمة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، السياسة الدولية، عدد ١٢٠ (إبريل ١٩٩٥م)، ص٩٣ - ٩٥ .

٢٧ ـ نادية محمود مصطفى، تطور سياسى، منع الانتشار النووى فى العالم الثالث، السياسة الدولية، (١٩٨٦م)، ص١٧ - ٢١ .

٢٨ ـ المرجع السابق، ص٢٢ - ٢٧ .

٢٩ ـ المرجع السابق، ص ٢٨ - ٣٠ .

٣٠ ـ نادية مصطفى، خبرة عملية تدمير القدرات العراقية فى مجال أسلحة الدمار الشامل، (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة، ١٩٩٣م)، ص٢ .

٣١ ـ المرجع السابق، ص٣ .

٣٢ ـ زينب عبد العظيم محمد، الإستراتيجية الأمريكية العالمية واستمرار الحرب ضد الإرهاب، أمتى فى العالم: حولية قضايا العالم الإسلامى (القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية، ٢٠٠٣م)، ص٨١٦ .

٣٣ـ نص خطاب بوش عن حالة الاتحاد الأمريكى، ١٩/ ١/ ٢٠٠٢ م.

٣٤ـ زينب عبد العظيم، مرجع سابق، ص٨١٦ .

٣٥ـ نص خطاب بوش عن حالة الاتحاد الأمريكى، ١٩/ ١/ ٢٠٠٢م، مرجع سابق.

٣٦ـ زينب عبد العظيم، مرجع سابق، ص٨١٧ .

٣٧ـ خطاب بوش فى الأكاديمية العسكرية فى ويست بوينت ١/ ٦/ ٢٠٠٢ م.

http://usinfostate.gov/arabic/mena/0726/weamade.htm.

٣٨ـ لمزيد من التفاصيل، انظر زينب عبد العظيم، مرجع سابق، ص٨٦٥ - ٨٧٩ .

٣٩ـ المرجع السابق، ص٨٧٥ .

٤٠ـ انظر لبعض التفاصيل حول برامج هذه الدول: محمد نبيل قوادحه.

الأسلحة النووية وأولويات الأمن القومى فى ضوء إمكانات بناء قوة نووية عربية، إبراهيم محمد العنانى وآخرون (محررون) الخيار النووى فى الشرق الأوسط (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١م)، ص ص٣٦٠ - ٣٦١ .